

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعايير
الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

الوحدة ١ – المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم



مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

بما فيها النص الكامل للقسم ١ "المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٩ يوليو ٢٠٠٩،
مع توضيحات مفصلة وأسئلة تقييم ذاتي ودراسات حالة.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

شارع ٣٠ كانون

لندن EC4M 6XH

المملكة المتحدة.

هاتف: ٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١٠ (٠) ٤٤+

فاكس: ٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١١ (٠) ٤٤+

البريد الإلكتروني info@ifrs.org

هاتف الإصدارات: ٢٠ ٧٣٣٢ ٢٧٣٠ (٠) ٤٤+

فاكس الإصدارات: ٢٠ ٧٣٣٢ ٢٧٤٩ (٠) ٤٤+

البريد الإلكتروني publications@ifrs.org

الموقع الإلكتروني www.ifrs.org

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA)

ص.ب: ٩٢٢١٠٤، عمان ١١١٩٢

هاتف: ٥١٠٠٩٠٠-٦-٩٦٢+

فاكس: ٥١٠٠٩٠١-٦-٩٦٢+

عمان-المملكة الأردنية الهاشمية

بريد إلكتروني: asca.jordan@tagi.com

موقع: www.ascasociety.org

This training material has been prepared by IFRS Foundation education staff. It has not been approved by the International Accounting Standards Board (IASB). The training material is designed to assist those training others to implement and consistently apply the IFRS for SMEs. For more information about the IFRS education initiative visit

<http://www.ifrs.org/Use+around+the+world/Education/Education.htm> .

IFRS Foundation®

30 Cannon Street | London EC4M 6XH | United Kingdom

Telephone: +44 (0)20 7246 6410 | Fax: +44 (0)20 7246 6411

Email: info@ifrs.org Web: www.ifrs.org

Copyright © 2010 IFRS Foundation®

Right of use

Although the IFRS Foundation encourages you to use this training material, as a whole or in part, for educational purposes, you must do so in accordance with the copyright terms below.

Please note that the use of this module of training material is not subject to the payment of a fee.

Copyright notice

All rights, including copyright, in the content of this module of training material are owned or controlled by the IFRS Foundation.

Unless you are reproducing the training module in whole or in part to be used in a stand-alone document, you must not use or reproduce, or allow anyone else to use or reproduce, any trademarks that appear on or in the training material. For the avoidance of any doubt, you must not use or reproduce any trade mark that appears on or in the training material if you are using all or part of the training materials to incorporate into your own documentation. These trademarks include, but are not limited to, the IFRS Foundation and IASB names and logos.

When you copy any extract, in whole or in part, from a module of the IFRS Foundation training material, you must ensure that your documentation includes a copyright acknowledgement that the IFRS Foundation is the source of your training material. You must ensure that any extract you are copying from the IFRS Foundation training material is reproduced accurately and is not used in a misleading context. Any other proposed use of the IFRS Foundation training materials will require a license in writing.

Please address publication and copyright matters to:

IFRS Foundation Publications Department

30 Cannon Street London EC4M 6XH United Kingdom

Telephone: +44 (0)20 7332 2730 Fax: +44 (0)20 7332 2749

Email: publications@ifrs.org Web: www.ifrs.org

The IFRS Foundation, the authors and the publishers do not accept responsibility for loss caused to any person who acts or refrains from acting in reliance on the material in this publication, whether such loss is caused by negligence or otherwise.

The Arabic translation of the Training Material for the IFRS® for SMEs contained in this publication has not been approved by a review committee appointed by the IFRS Foundation. The Arabic translation is copyright of the IFRS Foundation.



The IFRS Foundation logo, the IASB logo, the IFRS for SMEs logo, the 'Hexagon Device', 'IFRS Foundation', 'eIFRS', 'IAS', 'IASB', 'IASB Foundation', 'IASCF', 'IFRS for SMEs', 'IASs', 'IFRS', 'IFRSs', 'International Accounting Standards' and 'International Financial Reporting Standards' are Trade Marks of the IFRS Foundation.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعيار الدولي لإعداد التقارير
المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

بما فيها النص الكامل للقسم ١ "المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٩ يوليو ٢٠٠٩، مع توضيحات مستفيضة وأسئلة تقييم ذاتي ودراسات حالة.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

شارع ٣٠ كانون

لندن EC4M 6XH

المملكة المتحدة.

هاتف: ٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١٠ (٠) ٤٤+

فاكس: ٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١١ (٠) ٤٤+

البريد الإلكتروني info@ifrs.org

هاتف الإصدارات: ٢٠ ٧٣٣٢ ٢٧٣٠ (٠) ٤٤+

فاكس الإصدارات: ٢٠ ٧٣٣٢ ٢٧٤٩ (٠) ٤٤+

البريد الإلكتروني publications@ifrs.org

الموقع الإلكتروني www.ifrs.org

تم إعداد المادة التدريبية من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولم يوافق عليها مجلس معايير المحاسبة المالية. وتم تصميم المادة التدريبية لمساعدة من يدربون غيرهم على تنفيذ وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بشكل متناسق. وللمزيد من المعلومات حول مبادرة التعليم بشأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني <http://www.ifrs.org/Use+around+the+world/Education/Education.htm>.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
شارع ٣٠ كانون، لندن EC4M 6XH، المملكة المتحدة.
هاتف: ٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١١ (٠) +٤٤، فاكس: ٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١١ (٠) +٤٤
بريد الكتروني info@ifrs.org، الموقع الإلكتروني www.ifrs.org

حق الانتفاع

بالرغم من أن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تشجع استخدام هذه المادة التدريبية، بأكملها أو استخدام أجزاء، للغايات التعليمية، فيجب القيام بذلك وفقاً لشرط حقوق التأليف الواردة أدناه. نرجو أن تلاحظ أن استخدام هذه الوحدة من مادة التدريب لا يخضع لدفع أي رسوم.

حقوق التأليف

جميع الحقوق، بما فيها حقوق التأليف، الواردة في محتوى هذه الوحدة من المادة التدريبية مملوكة لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ما لم تتم إعادة إنتاج الوحدة التدريبية بشكل جزئي أو كامل ليتم استخدامها في وثيقة مستقلة، فلا يجوز استخدام أو إعادة إنتاج أية علامات تجارية تظهر على المادة التدريبية أو فيها. ولتجنب أية شكوك، يجب عدم استخدام أو إعادة إنتاج أية علامات تجارية تظهر على المادة التدريبية أو فيها في حال استخدام كامل المادة التدريبية أو جزء منها لإدراجها في وثيقة أخرى. وتشمل هذه العلامات التجارية، على سبيل المثال لا الحصر، أسماء وشعارات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية.

وعند نسخ أي مستخلص، بشكل كامل أو جزئي، من وحدة من مواد تدريب مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فينبغي ضمان شمول المستندات لإقرار حقوق تأليف بأن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو مصدر المادة التدريبية. وينبغي ضمان إعادة أي مستخلص يتم نسخه من مواد تدريب مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل دقيق ولا يستخدم في سياق مضلل. وينبغي الحصول على ترخيص خطي لأي استخدام آخر مقترح للمواد التدريبية لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يرجى إرسال المسائل المتعلقة بالإصدارات وحقوق التأليف على العنوان التالي :

دائرة إصدارات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
شارع ٣٠ كانون، لندن EC4M 6XH، المملكة المتحدة
هاتف: ٢٠ ٧٣٣٢ ٢٧٤٩ (٠) +٤٤، فاكس: ٢٠ ٧٣٣٢ ٢٧٤٩ (٠) +٤٤
البريد الإلكتروني publications@ifrs.org
الموقع الإلكتروني www.ifrs.org

لا تتحمل كل من مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمؤلف و الناشر مسؤولية أي خسارة تلحق بأي شخص يقوم أو يتمتع عن القيام بالاعتماد على المادة الواردة في هذا الإصدار سواء أكانت هذه الخسارة ناتجة عن إهمال أو غير ذلك.

لم توافق لجنة المراجعة التي عينتها مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الترجمة العربية لمادة التدريب لمؤسسة المعايير الدولية للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم الواردة في هذا الإصدار.



: "IASC Foundation", "eIFRS", "IAS", "IASB", "IASC Foundation", "IASCF", "IFRS for SMEs", "IASs", "IFRIC", "IFRS", "IFRSs", "International Accounting Standards", "International Financial Reporting Standards", هي علامات تجارية تخص مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

المحتويات

١	المقدمة
٣	أهداف التعلم
٤	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
٤	مقدمة إلى المتطلبات
٥	المتطلبات والأمثلة
٥	النطاق المقصود للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية
٦	وصف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
١٦	التقديرات الهامة والأحكام الأخرى
١٧	مقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة
١٨	اختبار المعرفة
٢٠	تطبيق المعرفة
٢٠	دراسة الحالة
٢٣	إجابة على دراسة الحالة

تم إعداد المادة التدريبية من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولم يوافق عليها مجلس معايير المحاسبة المالية. وتم تحديد المتطلبات التي تنطبق على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي في يوليو ٢٠٠٩.

المقدمة

في يوليو ٢٠٠٩، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويهدف معايير المحاسبة الدولية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى تطبيقه على البيانات المالية للأغراض العامة للمنشآت غير الخاضعة للمساءلة العامة. وتشمل المنشآت الخاضعة للمساءلة العامة، وبالتالي فهي خارج نطاق معايير المحاسبة الدولية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، تلك المنشآت التي يتم تداول أسهمها أو أدوات دينها في سوق عامة وبنوك واتحادات ائتمان ومن قبل وسطاء أو تجار أوراق مالية وصناديق استثمار مشترك وشركات تأمين. وفي العديد من الدول، يشار إلى المنشآت غير الخاضعة للمساءلة العامة بعدد من المصطلحات، بما فيها المنشآت الخاصة والمنشآت غير الخاضعة للمساءلة العامة.

الداعي وراء معيار إعداد تقارير مالية موحدة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟

تحسن المعايير الموحدة لإعداد التقارير المالية، التي تطبق بشكل متناسق، إمكانية مقارنة المعلومات المالية. ويمكن تقليل الاختلافات المحاسبية من المقارنات التي يعقدها المستثمرون والمقرضون وغيرهم. ومن خلال اقتضاء عرض المعلومات المالية المفيدة (أي، المعلومات ذات العلاقة والموثوقة والممكن مقارنتها وغيرها)، فإن المعايير الموحدة لإعداد التقارير المالية ذات الجودة العالية تعزز من كفاءة تخصيص وتسعير راس المال. ولا يفيد هذا الأمر الجهات التي تقدم الديون أو راس المال المساهم وحسب، بل يفيد أيضا المنشآت الساعية وراء راس المال لأنه يقلل من تكاليف التزامها ويلغي الشكوك التي تؤثر على تكلفة راس المال. وتحسن المعايير الموحدة أيضا من التناسق في جودة التدقيق وتسهل التدريب والتعليم.

ولا تقتصر فوائد المعايير الموحدة لإعداد التقارير المالية على المنشآت التي يتم تداول أوراقها المالية في أسواق راس المال العامة. وفي تقدير مجلس معايير المحاسبة المالية، يمكن أن تستفيد المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، والجهات التي تستخدم بياناتها المالية، من مجموعة موحدة من معايير المحاسبة. وتعتبر البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم القابلة للمقارنة من دولة إلى أخرى مطلوبة للأسباب التالية:

- تقدم المؤسسات المالية قروضا في عدة دول وتعمل على مستوى دولي. وفي معظم نطاقات الاختصاص، يكون على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، بما فيها الصغيرة جدا، قروض للبنوك. ويعتمد الصرافون على البيانات المالية في اتخاذ قرارات الإقراض وفي وضع شروط وأسعار الفائدة.
- يرغب البائعون بتقييم القدرة المالية للمشتريين في الدول الأخرى قبل بيعهم للسلع أو الخدمات بالدين.
- تحاول وكالات التصنيف الائتماني صياغة تصنيفات موحدة بين الدول. وتقوم البنوك والمؤسسات الأخرى التي تعمل في عدة دول بوضع تصنيفات مشابهة. وتعتبر المعلومات المالية التي يتم التبليغ عنها هامة لعملية التصنيف.
- لدى العديد من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم موردين في الخارج وتستخدم البيانات المالية للمورد لتقييم جوانب العلاقة التجارية الحيوية طويلة الأمد.
- تقدم شركات راس المال المخاطر التمويل للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في عدة دول.
- لدى العديد من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مستثمرون خارجيون غير مشاركين في الإدارة اليومية للمنشأة.

عنوان المعيار - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

يعتبر مصطلح المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم معترفاً به على نطاق واسع ويستخدم في أنحاء العالم، بالرغم من صياغة العديد من نطاقات الاختصاص لتعريفاتها الخاصة للمصطلح لمجموعة كبيرة من الغايات بما فيها وصف التزامات إعداد التقارير المالية. وتشمل هذه التعريفات الوطنية أو الإقليمية غالباً معايير كمية بناء على الإيراد أو الأصول أو الموظفين أو عوامل أخرى. وبشكل متكرر، يتم استخدام المصطلح ليعني أو يشمل منشآت صغيرة جداً دون اعتبار لما إذا كانت تنشر بيانات مالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين

ودرس مجلس معايير المحاسبة الدولية إمكانية استخدام مصطلح آخر. وحتى قبل نشر مسودة العرض في فبراير ٢٠٠٧، استخدم مجلس معايير المحاسبة الدولية مصطلح "المنشأة غير الخاضعة للمساءلة العامة" لعدة شهور خلال عام ٢٠٠٥. وخلال مداوالاته للمقترحات في مسودة العرض خلال عام ٢٠٠٦، استخدم مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً مصطلحي "المنشأة غير الخاضعة للمساءلة العامة" و"المنشآت الخاصة" لعدة شهور. ولأن مجلس معايير المحاسبة الدولية استنتج أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة ضرورية للمنشآت الخاضعة للمساءلة العامة، كان لمصطلحي "المنشأة غير الخاضعة للمساءلة العامة" و"المنشأة الخاضعة للمساءلة العامة" نوع من القبول. غير أن الهيئات المشاركة قالت أن هذا المصطلح غير معترف به على نطاق واسع، في حين أن مصطلح "المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم" ومختصر "SMES" معترف بها عالمياً. إضافة لذلك، قال البعض أن "المنشأة غير الخاضعة للمساءلة العامة" توحي، بشكل غير صحيح، أن المنشآت الأصغر غير خاضعة للمساءلة العامة في أي أمر. علاوة على ذلك، فإن أهداف مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية المحددة في نظام المؤسسة تستخدم مصطلح "المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم".

ويستخدم مصطلح "المنشآت الخاصة" بشكل عام في بعض نطاقات الاختصاص - وتحديدًا في أمريكا الشمالية- للإشارة إلى أنواع منشآت تلبي تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (المنشآت غير الخاضعة للمساءلة العامة). لكن في نطاقات اختصاص أخرى، وتحديدًا تلك يشيع فيها ملكية الحكومة لحصص حقوق الملكية في منشآت الأعمال- فإن مصطلح "المنشآت الخاصة" يستخدم بصورة أكثر حصرية ليشير فقط إلى المنشآت التي ليس فيها ملكية حكومية. وفي نطاقات الاختصاص هذه، فمن الأرجح إساءة فهم مصطلح "المنشآت الخاصة".

ولهذه الأسباب، قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية استخدام مصطلح "المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم".

احتياجات المستخدمين المختلفة واعتبارات المنفعة مقابل التكلفة
تهدف البيانات المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي لأي منشأة تعتبر مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية .
وعند تحديد معايير شكل ومحتوى البيانات المالية للأغراض العامة، تعتبر احتياجات مستخدمي البيانات المالية هي الأهم .

وتشمل المجموعات الرئيسية للمستخدمين الخارجيين للبيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ما يلي:

- البنوك التي تقدم قروضاً للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم .
- البائعون الذين يبيعون للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ويستخدمون البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لاتخاذ قرارات الدين وقرارات التسعير.
- وكالات التصنيف الائتماني وغيرها ممن يستخدمون البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لتصنيف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- عملاء المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الذين يستخدمون البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لتقرير إمكانية إجراء أعمال .
- المساهمين في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الذين ليسوا مدراء للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

قد يكون مستخدمو البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أقل اهتماماً ببعض المعلومات في البيانات المالية للأغراض العامة التي تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة من مستخدمي البيانات

المالية للمنشآت ذات الأوراق المالية المسجلة للتداول في أسواق الأوراق المالية العامة أو التي خلافا لذلك تعتبر خاضعة للمساءلة العامة. فعلى سبيل المثال، فإن اهتمام مستخدمي البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالتدفقات النقدية قصيرة الأمد والسيولة وقوة الميزانية العمومية وتغطية الفائدة وفي التوجهات التاريخية للربح أو الخسارة وتغطية الفائدة أكبر من اهتمامهم بالمعلومات التي تهدف إلى المساعدة في عمل توقعات لتدفقات المنشأة النقدية طويل الأمد والربح أو الخسارة والقيمة. لكن مستخدمي البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم قد يحتاجون إلى بعض المعلومات التي لا تكون بالعادة معروضة في البيانات المالية للمنشآت المدرجة. فعلى سبيل المثال، وكبديل لأسواق رأس المال العامة، تحصل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على رأس المال من المساهمين والمدراء والموردين، ويقوم المساهمون والمدراء عادة برهن أصولهم الشخصية حتى تتمكن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من الحصول على تمويل من البنوك .

وتتحدد طبيعة ودرجة الفروقات بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على أساس احتياجات المستخدمين وتحليل المنفعة مقابل التكلفة. وعلى أرض الواقع، تختلف منافع تطبيق معايير المحاسبة في المنشآت المعدة للتقارير بالاعتماد بشكل أساسي على طبيعة وعدد والاحتياجات المعلوماتية لمستخدمي البيانات المالية. وقد لا تختلف التكلفة المرتبطة بشكل جوهري. لذلك، استنتج مجلس معايير المحاسبة الدولية أنه ينبغي تقييم مبادلة المنفعة بالتكلفة فيما يتعلق بالاحتياجات المعلوماتية لمستخدمي البيانات المالية .

هذه الوحدة

تركز هذه الوحدة على نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وفي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يصف القسم ١ " المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم " خصائص المنشآت المستهدفة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتعرف هذه الوحدة المتعلم على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وترشدهم من خلال تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتطور فهم المتعلم للمتطلبات من خلال استخدام الأمثلة وتشير إلى التقديرات الهامة المطلوبة في تحديد إمكانية أن تكون المنشأة خاضعة للمساءلة العامة. علاوة على ذلك، تشمل الوحدة أسئلة مصممة لاختبار معرفة المتعلم بالمتطلبات ودراسة الحالة ولتطوير قدرته على تحديد إمكانية أن تكون المنشأة خاضعة للمساءلة العامة وبالتالي تأكيد الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم .

أهداف التعلم

عند الانتهاء تماما من هذه الوحدة، ينبغي معرفة خصائص المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حسبما هي معرفة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وينبغي أيضا معرفة المنشآت التي يجب عليها عدم تأكيد الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. علاوة على ذلك، وخلال إكمال دراسة الحالة التي تحاكي جوانب التطبيق الفعلي لتلك المعرفة، فينبغي تحسين القدرة على المنشآت التي تعتبر من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حسب تعريف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم .

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

تشمل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم متطلبات إلزامية ومواد أخرى (غير إلزامية) تم نشرها معها .

وتشمل المواد غير الإلزامية ما يلي:

- تمهيدا يوفر مقدمة عامة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ويوضح غايتها وتنظيمها وصلاحياتها.
- إرشادات التنفيذ التي تشمل بيانات مالية توضيحية وقائمة تحقق للإفصاح.
- أساس الاستنتاجات الذي يلخص الاعتبارات الرئيسية لمجلس معايير المحاسبة الدولية في الوصول إلى استنتاجاته في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- الآراء المعارضة لعضو مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي لم يوافق على نشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

تعتبر قائمة المصطلحات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم جزء من المتطلبات الإلزامية.

يوجد ملحقات في القسم ٢١ "المخصصات والبنود المحتملة" والقسم ٢٢ "الالتزامات وحقوق الملكية" والقسم ٢٣ "الإيراد" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتعتبر هذه الملحقات إرشادات غير إلزامية .

مقدمة إلى المتطلبات

تهدف البيانات المالية للأغراض العامة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تعتبر مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة حسب احتياجاتهم المعلوماتية المحددة في اتخاذ القرارات الاقتصادية. ويهدف القسم ١ " المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم" إلى وصف خصائص المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المستهدفة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

المتطلبات والأمثلة

تم تحديد متطلبات القسم ١ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم فيما يلي وتظليلها باللون الرمادي. وتعتبر قائمة المصطلحات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم جزء من المتطلبات. وتكون في المرة الأولى التي تظهر فيها في القسم ١ بخط غامق. ولم يتم تظليل الملاحظات والأمثلة التي تم إدراجها من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتم عرض الملاحظات الأخرى لموظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بين أقواس **خط غامق ومائل**. ولا تشكل الإضافات التي قام بها الموظفون جزء من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ولم تتم الموافقة عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

النطاق المقصود للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

- ١.١ الغرض من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم هو استخدامه من قبل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم .
يصف هذا القسم خصائص المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

الملاحظات

هل يمكن استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟
تقع مسؤولية القرارات التي يكون مطلوباً أو مسموحاً وفقاً لها للمنشآت استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على عاتق الهيئات التنظيمية والتشريعية والجهات المعدة للمعايير. في نطاقات الاختصاص المختلفة (الفقرة ١٣ من التمهيد إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم). غير التعريف الواضح لنوع المنشآت التي يستهدفها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يعتبر جوهرياً بحيث تكون الهيئات التنظيمية والتشريعية والجهات المعدة للمعايير والمنشآت المعدة للتقارير ومدققوها على علم بالنطاق المقصود لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بحيث لا تؤكد المنشآت التي لا تعتبر من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، والتي بالتالي ليست مؤهلة لاستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، التزامها به (انظر الفقرة ١٥)

تعرف قائمة المصطلحات مصطلح " المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم" حسبما يستخدم مجلس معايير المحاسبة الدولية وهو موضح في الفقرات ١.٢ - ١.٦ أدناه. والعناصر الرئيسية لتعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أنها ليست خاضعة للمساءلة العامة (الفقرة ١.٣) وأنها تنشر بيانات مالية للأغراض العامة (كما هو معرف في قائمة المصطلحات).

صياغة العديد من نطاقات الاختصاص لتعريفاتها الخاصة للمصطلح لمجموعة كبيرة من الغايات بما فيها وصف التزامات إعداد التقارير المالية، وتشمل هذه التعريفات الوطنية أو الإقليمية غالباً معايير كمية بناء على الإيراد أو الأصول أو الموظفين أو عوامل أخرى. وبشكل متكرر، يتم استخدام المصطلح ليعني أو يشمل منشآت صغيرة جداً دون اعتبار لما إذا كانت تنشر بياناتها المالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين .

وقامت العديد من نطاقات الاختصاص بصياغة تعريفاتها الخاصة للمصطلح لمجموعة كبيرة من الغايات بما فيها وصف التزامات إعداد التقارير المالية. وتشمل هذه التعريفات الوطنية أو الإقليمية، على عكس تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، غالباً معايير كمية بناء على الإيراد أو الأصول أو الموظفين أو عوامل أخرى. وبشكل متكرر، ويستخدم آخرون المصطلح ليعني أو يشمل منشآت صغيرة جداً دون اعتبار لما إذا كانت تنشر بيانات مالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين .

تصدر المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم غالباً البيانات المالية فقط لاستخدام المدراء - المالكين أو فقط لاستخدام الهيئات الضريبية أو الجهات الحكومية الأخرى. ولا تعتبر البيانات المالية التي تصدر لهذه الغايات فقط بيانات مالية للأغراض العامة .

تختلف قوانين الضريبة حسب كل نطاق اختصاص، وتختلف أهداف التقارير المالية للأغراض العامة عن أهداف إعداد التقارير للربح الخاضع للضريبة. وبالتالي، فإنه من غير المرجح أن تلتزم البيانات المالية التي تم إعدادها

بالتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالكامل مع الإجراءات المطلوبة من قبل قوانين ولوائح الضريبة في نطاق اختصاص معين. وقد يكون نطاق الاختصاص قادراً على تقليل "عبء إعداد التقارير المزدوج" على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال تنظيم التقارير الضريبية كمطابقات من الربح أو الخسارة المحددة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وبوسائل أخرى.

هل يمكن استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للفترات قبل ٩ يوليو ٢٠٠٩؟

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في ٩ يوليو ٢٠٠٩. ولم يحدد المجلس تاريخ لنفاذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وليس هناك في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ما يمنع المنشأة غير الخاضعة للمساءلة العامة من إعداد بياناتها المالية لفترة تنتهي في ٩ يوليو ٢٠٠٩ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. لكن تقع مسؤولية القرارات التي يكون مطلوباً أو مسموحاً وفقاً لها للمنشآت استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على عاتق الهيئات التنظيمية والتشريعية والجهات المعدة للمعايير. في نطاقات الاختصاص المختلفة.

معايير الحجم المحسوب؟

لا يشمل تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم معايير الحجم المحسوب لتحديد ماهية المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم لأنه من غير المجدي صياغة اختبارات حجم محسوب قابلة للتطبيق وطويلة الأمد في عدد كبير من الدول.

وأثناء تحديد المنشآت التي يكون مطلوباً أو مسموحاً لها استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، يمكن أن تختار نطاقات الاختصاص وصف معايير الحجم المحسوب. وعلى نحو مماثل، يمكن أن يقرر نطاق الاختصاص أن المنشآت الهامة اقتصادية في تلك الدولة يتعين عليها استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة بدلاً من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وصف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

١.٢ المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم هي المنشآت:

- (أ) تخضع للمساءلة العامة، و(المرجع: الفقرة ١.٣)
- (ب) التي تنشر بيانات مالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين. وتشمل الأمثلة على المستخدمين الخارجيين المالكين الذين لا يشاركون في إدارة الأعمال والدائنين الحاليين أو المحتملين ووكالات التصنيف الائتماني.

الملاحظات

البيانات المالية للأغراض العامة

تهدف البيانات المالية للأغراض العامة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تعتبر مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة حسب احتياجاتهم المعلوماتية المحددة. وعليه، فإن البيانات المالية للأغراض العامة موجهة نحو احتياجات المعلومات المشتركة لمجموعة كبيرة من المستخدمين مثل المساهمين والدائنين والموظفين.

والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مصممة لتطبق على البيانات المالية للأغراض العامة وإعداد التقارير المالية الأخرى للمنشآت الربحية غير الخاضعة للمساءلة العامة (انظر الفقرة ١.٣).

وتشمل البيانات المالية للأغراض العامة البيانات التي يتم عرضها بصورة منفصلة أو ضمن وثيقة عامة أخرى مثل التقرير السنوي .

تصدر المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم غالباً البيانات المالية لغاية محددة فقط - استخدام المدراء - المالكين أو لغايات إعداد التقارير الضريبية أو الإيداع لدى الجهات التنظيمية الأخرى غير ذات العلاقة بالأوراق المالية. ولا تعتبر البيانات المالية التي تصدر لهذه الغايات فقط بالضرورة بيانات مالية للأغراض العامة.

تعتبر السلطات الضريبية هامة عادة بالنسبة للمستخدمين الخارجيين للبيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وبصورة ثابتة تقريباً، تملك السلطات الضريبية صلاحية طلب أية معلومات تحتاجها للقيام بتقييمها الضريبي القانوني والتزامات التحصيل. وتنتظر السلطات الضريبية عادة إلى البيانات المالية على أنها نقطة البداية في تحديد الربح الخاضع للضريبة. لكن، لا تستطيع معايير المحاسبة العالمية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مع إعداد التقارير الضريبية في نطاقات الاختصاص المختلفة. غير أن الربح أو الخسارة التي يتم تحديدها بما يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يمكن أن يعمل كنقطة بداية لتحديد الربح الخاضع للضريبة في نطاق اختصاص معين من خلال المطابقات التي يمكن تطويرها بكل سهولة على المستوى الوطني .

ويمكن تطوير مطابقة مشابهة لتعديل الربح أو الخسارة حسبما تم قياسه من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للدخل القابل للتوزيع بموجب القوانين أو الأنظمة الوطنية. ويستخدم المالكون - المدراء البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للعديد من الأغراض. لكن لا تهدف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى توفير معلومات للمالكين - المدراء لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الإدارية. ويمكن للمدراء الحصول على أية معلومات يحتاجونها لإدارة أعمالهم. غير أن البيانات المالية للأغراض العامة تخدم غالباً احتياجات المدراء من خلال توفير معلومات مطلعة على المركز المالي للأعمال وأدائها وتدفقاتها النقدية .

الأمثلة - البيانات المالية للأغراض العامة

مثال ١ تقوم المنشأة التي لا تخضع للمساءلة العامة بشكل طوعي (أي أنه لا يتعين عليها ذلك) بإعداد بياناتها المالية بما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وترسل المنشأة البيانات المالية إلى الموردين والصرافين والمالكين غير المدراء الأساسيين للمنشأة. وتقدم المنشأة بياناً صريحاً وغير متحفظ بالالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الملاحظات .

تعتبر البيانات المالية للمنشأة بيانات مالية للأغراض العامة - البيانات المالية التي تم إعدادها على أساس (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) المصممة لتوفير معلومات مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة حسب احتياجاتهم المعلوماتية المحددة .

مثال ٢ الحقائق هي نفسها كما في المثال ١. لكن في هذا المثال، لم يتم إرسال البيانات المالية إلى أي شخص خارج إدارة المؤسسة.

تعتبر البيانات المالية للمنشأة بيانات مالية للأغراض العامة - البيانات المالية التي تم إعدادها على أساس (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) المصممة لتوفير معلومات مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة حسب احتياجاتهم المعلوماتية المحددة .

ملاحظة: تعتبر حقيقة أنه لا يمكن الوصول إلى البيانات المالية للأغراض العامة من قبل أي شخص خارج المنشأة غير مهمة في تحديد ما إذا كانت البيانات المالية بيانات مالية للأغراض العامة. ويعتبر تصميم

الأساس الذي يتم بناء عليه إعداد البيانات المالية هو العامل المحدد (أي، هل متطلبات أساس الإعداد موجهة لاحتياجات المعلومات العامة لمجموعة كبيرة من المستخدمين ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة حسب احتياجاتهم المعلوماتية المحددة؟).

مثال ٣ تقوم المنشأة التي لا تخضع للمساءلة العامة بإعداد بياناتها المالية باتباع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية في نطاق الاختصاص الذي تعمل فيه. وتعتبر مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية، باستثناء الاسم، نسخة مطابقة عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وترسل المنشأة البيانات المالية إلى الموردين والصرافين والمالكين غير المدراء الأساسيين للمنشأة. وتقدم المنشأة بياناتاً صريحة وغير متحفظة بالالتزام بمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية في الملاحظات.

تعتبر البيانات المالية للمنشأة بياناتاً مالية للأغراض العامة - البيانات المالية التي تم إعدادها على أساس (مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية التي تعتبر مطابقة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) المصممة لتوفير معلومات مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة حسب احتياجاتهم المعلوماتية المحددة.

الأمثلة - ليست بالضرورة بياناتاً مالية للأغراض العامة

مثال ٤ تقوم المنشأة التي لا تخضع للمساءلة العامة بإعداد بياناتها المالية بما يتماشى مع المتطلبات الضريبية لاحتساب الدخل الخاضع للضريبة (ومصاريف الضريبة) في نطاق الاختصاص الذي تعمل فيه. وتختلف المتطلبات الضريبية في نطاق الاختصاص عن متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وترسل المنشأة البيانات المالية إلى الموردين والصرافين والمالكين غير المدراء الأساسيين للمنشأة. وتقدم المنشأة بياناتاً صريحة وغير متحفظة بالمتطلبات الضريبية في الملاحظات.

تعتبر البيانات المالية للمنشأة بياناتاً مالية للأغراض الخاصة - البيانات المالية التي تم إصدارها خصيصاً لإعداد التقارير الضريبية (أي الحسابات الضريبية). ويتم تحديد متطلبات الحسابات الضريبية وفقاً للاعتبارات المالية ومن غير المرجح أن يتم تصميمها لتوفير معلومات مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة حسب احتياجاتهم المعلوماتية المحددة. وعليه، من غير المرجح أن تكون الحسابات الضريبية بياناتاً مالية للأغراض العامة.

مثال ٥ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٤. لكن في هذا المثال، ترسل المنشأة أيضاً البيانات المالية إلى صرافي المنشأة والمستودع الوطني (متطلب قانوني لنطاق الاختصاص الذي تعمل فيه المنشأة). ويمكن تنزيل كافة نسخ البيانات المالية التي تم إيداعها في المستودع الوطني من قبل أي شخص مجاناً عن طريق الموقع الإلكتروني للمستودع الوطني.

تعتبر البيانات المالية للمنشأة بياناتاً مالية للأغراض الخاصة - البيانات المالية التي تم إصدارها على أساس مصمم لإعداد التقارير الضريبية (أي الحسابات الضريبية). ويتم تحديد متطلبات الحسابات الضريبية وفقاً للاعتبارات المالية ومن غير المرجح أن يتم تصميمها لتوفير معلومات مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة حسب احتياجاتهم المعلوماتية المحددة. وعليه، وبالرغم من توفر الحسابات الضريبية لأي شخص يرغب بالوصول إليها، فمن غير المرجح أن تكون بياناتاً مالية للأغراض العامة.

١.٣ تخضع المنشأة للمساءلة العامة إذا:

(أ) تم تداول ديونها أو أدوات حقوق ملكيتها في سوق عامة أو أنها كانت في خضم إصدار أدوات للتداول في سوق عامة (سوق بورصة محلية أو أجنبية أو سوق بيع مباشر، بما فيها الأسواق المحلية والإقليمية).

(ب) امتلكت أصولاً بصفة ائتمانية لمجموعة كبيرة من الجهات الخارجية كأحد أعمالها الرئيسية. وتكون هذه هي الحالة بالعادة مع البنوك واتحادات الائتمان وشركات التأمين وتجار أو وسطاء الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المشترك والبنوك الاستثمارية.

الملاحظات

تداول الأوراق المالية في سوق عامة

تجمع أسواق الأوراق المالية العامة، بطبيعتها، المنشآت الساعية وراء رأس المال والمستثمرين غير المشاركين في إدارة المنشأة والذين يدرسون إمكانية تقديم رأس المال وبأي سعر. وبالرغم من تقديم هؤلاء المستثمرين العاملين غالباً لرأس مال المخاطر طويل الأمد، فإنهم لا يملكون الصلاحية لطلب بيانات مالية قد يجودونها مفيدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية. وعليهم الاعتماد على البيانات المالية للأغراض العامة.

ويؤدي قرار المنشأة بدخول سوق رأس المال العامة إلى جعلها منشأة خاضعة للمسائلة العامة - ويجب عليها تزويد مستثمري الدين وحقوق الملكية الخارجيين بمجموعة كبيرة من المعلومات المالية التي قد يحتاجها مستخدمو البيانات المالية للمنشآت التي تحصل على رأس المال من مصادر خاصة فقط. وتقر الحكومات بالمساءلة العامة من خلال وضع القوانين واللوائح والهيئات التنظيمية التي تتعامل مع تنظيم السوق والافصاحات للمستثمرين في أسواق الأوراق المالية العامة.

استنتج مجلس معايير المحاسبة أن المنشآت، وبغض النظر عن حجمها، التي يتم تداول أوراقها المالية في سوق عامة ينبغي أن تتبع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة (انظر أساس الاستنتاجات، الفقرات استنتاج ٥٨ واستنتاج ٧٦)، وأن هذه المنشآت لا ينبغي أن لا تصف بياناتها المالية على أنها متوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (انظر الفقرة ١.٥).

المنشآت الصغيرة المتداولة عموماً

يمكن أن يدرج نطاق الاختصاص الذي يعتقد أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ملائمة للمنشآت الصغيرة المتداولة عموماً متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في معاييرها الوطنية للمنشآت الصغيرة المتداولة عموماً. غير أنه وفي تلك الحالة، توصف البيانات المالية على أنها تتطابق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية. وتمنع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وصف هذه البيانات على أنها تتطابق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (انظر الفقرة ١.٥).

المؤسسات المالية

في معظم الحالات، يتم تنظيم المؤسسات المالية بموجب القوانين والهيئات الحكومية. ومن الأعمال الرئيسية للبنوك وشركات التأمين ووسطاء أو تجار الأوراق المالية وصناديق التعاقد وصناديق الاستثمار المشترك والبنوك الاستثمارية امتلاك وإدارة الموارد المالية المؤتمنة بعهدتهم من قبل مجموعة كبيرة من العملاء أو الزبائن أو الأعضاء غير المشاركين في إدارة المنشآت. ولأن هذه المنشأة تعمل بصفة ائتمانية عامة، فإنها تخضع للمسائلة العامة. وتمنع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وصف هذه المنشأة على أنها تتطابق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (انظر الفقرة ١.٥).

مثال ٦ تشغل المنشأة مؤسستي أعمال من مقرها - الصرافة وتجارة الملابس بالتجزئة. وتأخذ أعمالها المصرفية الودائع من الجمهور العام مقابل وعد بدفع رأس المال إضافة إلى عائد بنسبة ٢% على المبلغ المودع إلى العملاء بعد ٩٠ يوماً من استلام النقد (الوديعة) من العميل. وتستخدم المنشأة الأموال المتولدة في عملياتها المصرفية لتمول بشكل جزئي عملياتها في تجارة الملابس بالتجزئة.

تعتبر المنشأة خاضعة للمسائلة العامة - فمن خلال عملياتها المصرفية (أعمال أساسية)، تملك المنشأة أصولاً بصفة ائتمانية لمجموعة كبيرة من الجهات الخارجية (عملائها المصرفيين).

مثال ٧ أسهم المنشأة غير مدرجة في سوق بورصة غير أنها تتداول في سوق بيع مباشر ويخضع هذا السوق لتنظيم الحكومة ولكن بدرجة أقل من سوق البورصة.

تعتبر المنشأة خاضعة للمسائلة العامة - فأسهمها متداولة في سوق عامة. فسوق البيع المباشر تعتبر سوق رأس مال عام.

مثال ٨ يتم تداول أسهم المنشأة في احد أسواق الأوراق المالية الثانوية في الاتحاد الأوروبي تعتبر "سوق غير منظم" لغايات تطبيق تنظيم معايير المحاسبة الدولية التابعة للاتحاد الأوروبي (أي، لا يقتضي قانون الاتحاد الأوروبي من المنشأة استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة).

تعتبر المنشأة خاضعة للمسائلة العامة - فأسهمها متداولة في سوق عامة. وتعتبر هذه الأسواق أسواق رأس مال عامة حتى لو كانت معفاة من تنظيم معايير المحاسبة الدولية.

الأمثلة - غير خاضعة للمسائلة العامة

مثال ٩ عمل المنشأة الوحيد هو كسب الفائدة على المال الذي تقرضه لعملائها. وتحصل المنشأة على كافة أموالها مباشرة من اثنين من المالكين - المدراء وكلاهما ملياردير (أي، لا تأخذ المنشأة ودائع من العملاء).

تعتبر المنشأة غير خاضعة للمسائلة العامة - فأدواتها غير متداولة في سوق عامة ولا تملك أصولا بصفة ائتمانية لمجموعة كبيرة من الجهات الخارجية. ولا يؤدي عمل إقراض المال إلى الجمهور العام بحد ذاته إلى المسائلة العامة. ملاحظة: تخضع البنوط بالعادة للمسائلة العامة بسبب نشاطات اخذ الودائع التي تمارسها أكثر من نشاطات الإقراض. ولا تأخذ المنشأة في هذا المثال ودائع من مجموعة كبيرة من الجهات الخارجية - فهي تملك أصولا فقط للاثنتين من المالكين - المدراء.

مثال ١٠ الأسهم العادية للشركة الأم للمنشأة مدرجة في سوق بورصة

لا تجعل حقيقة أن الأسهم العادية للشركة الأم للمنشأة مدرجة في سوق بورصة، بحد ذاتها، من المنشأة (أي، الشركة التابعة) خاضعة للمسائلة العامة.

مثال ١١ تعتبر المنشأة المزود الوحيد للكهرباء والغاز الطبيعي في نطاق اختصاصها. والمنشأة أيضا واحدة من اكبر منشآت الأعمال في نطاق الاختصاص وتشكل نشاطاتها حوالي ٤% من إجمالي الناتج المحلي.

لا تجعل حقيقة أن المنشأة توفر خدمات عامة جوهرية (كهرباء وغاز طبيعي) وحجم المنشأة وأهميتها لاقتصادها المحلي، بحد ذاتها، منها خاضعة للمساءلة العامة.

١٠٤ يمكن أن تملك بعض المنشآت أيضا أصولا بصفة ائتمانية لمجموعة كبيرة من الجهات الخارجية لأنها تملك وتدير الموارد المالية المؤتمنة بعهدهم من قبل مجموعة كبيرة من العملاء أو الزبائن أو الأعضاء غير المشاركين في إدارة المنشأة. لكن إذا كانت تقوم بذلك لأسباب عرضية بالنسبة لأعمالها الرئيسية (مثلا، كما هو الحال بالنسبة لوكالات السفر والوكالات العقارية والمدارس والمنظمات الخيرية والمشاريع التعاونية التي تقتضي ودية عضوية اسمية والبائعين الذين يحصلون على دفعات قبل تسليم السلع أو الخدمات مثل شركات الماء والكهرباء)، فإنه هذا لا يجعلها خاضعة للمسائلة العامة.

الأمثلة - عرضية بالنسبة للأعمال الرئيسية

مثال ١٢ تعد المنشأة، التي تشمل أصولها عقارات استثمارية وودائع تحت الطلب، بياناتها المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتقتضي المنشأة من المستأجرين دفع ودية مستردة تساوي إيجار شهرين قبل إشغال العقارات الاستثمارية

التابعة للمنشأة. شريطة عدم الإضرار بالعقارات المؤجرة خلال فترة استئجار المستأجر، تعيد المنشأة الوديعة إلى المستأجر عند إخلائه للمكان في نهاية فترة الاستئجار.

إن الاحتفاظ بودائع الإيجار بحد ذاته لا يجعل المنشأة خاضعة للمساءلة العامة - فالاحتفاظ بالودائع عرضي بالنسبة لأعمال المنشأة الرئيسية. وما لم تخضع المنشأة للمساءلة العامة لأسباب أخرى، وشريطة التزام بياناتها المالية بكافة متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تقدم المنشأة بياناً صريحاً وغير متحفظ بالالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الملاحظات.

مثال ١٣ تعد المنشأة، التي يعتبر عملها الوحيد هو تشغيل وكالة سفر، بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتقتضي المنشأة من عملها دفع وديعة تساوي ٦٠% من سعر عروض العطلات عند الحجز. ويدفع الرصيد بقيمته ٤٠% قبل ٣٠ يوماً من المغادرة. ويتم إرجاع الوديعة بالكامل شريطة إلغاء العميل للحجز قبل ٦٠ يوماً أو أكثر من تاريخ المغادرة. ولا يتم إرجاع الوديعة للإلغاء الذي يتم بعد ٦٠ يوماً قبل تاريخ المغادرة.

إن الاحتفاظ بودائع السفر بحد ذاته لا يجعل المنشأة خاضعة للمساءلة العامة - فالاحتفاظ بالودائع عرضي بالنسبة لعمل المنشأة الرئيسي كوكالة سفر. لم تخضع المنشأة للمساءلة العامة لأسباب أخرى، وشريطة التزام بياناتها المالية بكافة متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تقدم المنشأة بياناً صريحاً وغير متحفظ بالالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الملاحظات.

الأمثلة - غير عرضي بالنسبة للأعمال الرئيسية

مثال ١٤ تعد المنشأة، التي يعتبر عملها الرئيسي هو تشغيل محل تجاري، بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وخلال فترة إعداد التقارير الحالية، وسعت المنشأة عملياتها لتشمل أخذ الودائع من زبائنها مقابل وعد بإرجاع رأس المال إلى الزبون إضافة إلى ٢% من المبلغ المودع خلال ٩٠ يوماً من استلام النقد (الوديعة) من الزبون. وفي نهاية فترة إعداد التقارير، مثل عمل أخذ الودائع أقل من ١% من أصول والتزامات المنشأة. ومثل أيضاً أقل من ١% من ربح المنشأة للسنة الحالية.

تخضع المنشأة للمساءلة العامة - ففي فترة إعداد التقارير الحالية بدأت المنشأة بعمل مصرفي تحتفظ بموجبه بالأصول بصفة ائتمانية لمجموعة كبيرة من الجهات الخارجية (عملائها المصرفيين). وبلا يعتبر العمل المصرفي عرضياً لعملياتها في المحل التجاري (أي أنه عمل رئيسي ثانوي). ولأن المنشأة تشغل أعمالاً مصرفية فهي تخضع للمساءلة العامة، وعليها عدم تأكيد التزامها بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الملاحظات (انظر الفقرة ١.٥).

ملاحظة: تخضع المنشأة للمساءلة العامة حتى لو كانت نشاطات أخذ الودائع غير خاضعة للوائح المصرفية في نطاق الاختصاص ذلك.

١.٥ إذا استخدمت منشأة خاضعة للمساءلة العامة هذا المعيار، فيجب عدم وصف بياناتها المالية على أنها مطابقة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم - حتى لو كان القانون أو النظام في نطاق الاختصاص الذي تعمل فيه يسمح أو يقتضي استخدام هذا المعيار من قبل المنشآت الخاضعة للمساءلة العامة.

الملاحظات

يتعين على المنشأة التي تلتزم ببياناتها المالية مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تقديم بيان صريح وغير متحفظ بهذا الالتزام في بياناتها المالية (انظر الفقرة ٣.٣). لكن يحظر على المنشأة الخاضعة للمساءلة العامة عمل هذا البيان إذا كان يتوجب عليها بموجب القانون إعداد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (انظر الفقرة ١.٥).

ويمكن للمنشأة التي لا تخضع للمساءلة العامة والتي تلتزم بكافة متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تلبية متطلب الإفصاح الوارد في الفقرة ٣.٣ كما يلي:
[مستخلص من] الملاحظة ٢ "أساس الإعداد والسياسات المحاسبية".
لقد تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

الأمثلة - بيان الالتزام غير ملاتم

مثال ١٥ يؤكد بنك محلي صغير يأخذ ودائع من الجمهور العام على أن بياناته المالية معدة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ولا يوجد في نطاق الاختصاص الذي يعمل فيه البنك متطلبات إعداد تقارير رسمية تنطبق على المنشأة.

تخضع المنشأة للمساءلة العامة - فهي تحتفظ بأصول بصفة ائتمانية لمجموعة كبيرة من الجهات الخارجية كمجال أعمال رئيسي لها (انظر الفقرة ١.٣ (ب)). لذلك، لا يمكنها أن تؤكد أن بياناتها المالية تلتزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

مثال ١٦ تؤكد المنشأة التي يتم تداول أسهمها العادية في سوق بورصة في نطاق الاختصاص (أ) (سوق عام) على أن بياناتها المالية معدة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويتعين على المنشآت التي يتم تداول أسهمها العادية في سوق بورصة نطاق الاختصاص (أ) بموجب القانون إعداد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

تخضع المنشأة للمساءلة العامة - فأسهمها يتم تداولها في سوق عام (انظر الفقرة ١.٣ (أ)). لذلك، لا يمكنها وصف بياناتها المالية على أنها تلتزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وينطبق هذا حتى لو كان يتعين على المنشأة بموجب القانون إعداد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (انظر الفقرة ١.٥).

مثال ١٧ تؤكد المنشأة التي يتم تداول أدوات دينها (وليس أسهمها) في سوق بورصة في نطاق الاختصاص (أ) (سوق عام) على أن بياناتها المالية تلتزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

تخضع المنشأة للمساءلة العامة - فأدوات دينها يتم تداولها في سوق عام (انظر الفقرة ١.٣ (أ)). لذلك، لا يمكنها وصف بياناتها المالية على أنها تلتزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وينطبق هذا حتى لو كان يتعين على المنشأة بموجب القانون إعداد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (انظر الفقرة ١.٥).

مثال ١٨ تؤكد المنشأة التي هي قيد إدراج أسهمها العادية في سوق بورصة في نطاق الاختصاص (أ) (سوق عام) على أن بياناتها المالية تلتزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

تخضع المنشأة للمساءلة العامة - فهي قيد إدراج أسهمها العادية ليتم تداولها في سوق عام (انظر الفقرة ١.٣ (أ)). لذلك، لا يمكنها وصف بياناتها المالية على أنها تلتزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وينطبق هذا حتى لو كان يتعين على المنشأة بموجب القانون إعداد بياناتها المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (انظر الفقرة ١.٥).

١.٦ لا يحظر على الشركة التابعة التي تستخدم شركتها الأم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة أو التي تشكل جزء من مجموعة موحدة تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة استخدام هذا المعيار في بياناتها المالية الخاصة إذا كانت الشركة التابعة بحد ذاتها لا تخضع للمساءلة العامة. وإذا تم وصف بياناتها على أنها تلتزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، فعليها الالتزام بأحكام هذا المعيار.

الملاحظات

يجب أن تقيم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أهليتها لاستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على أساس ظروفها، حتى لو كانت تقدم أيضا معلومات مالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة إلى شركة أم أو شريك في مشروع مشترك أو مستثمر.

ولا يسمح للشركة التابعة التي تستخدم شركتها الأم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة أو التي تشكل جزء من مجموعة موحدة تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة عمل الإفصاحات المبسطة التي تقتضيها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وإتباع مبادئ الاعتراف والقياس المحاسبية الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة التي تستخدمها شركتها الأم إذا كانت تختلف عن مبادئ الاعتراف والقياس المحاسبية الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم معيار ملائم للمنشآت غير الخاضعة للمساءلة العامة وليس "مجموعة خيارات للانقضاء"). وإذا وصفت بيانات المنشأة المالية على أنها تتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، فعليها الالتزام بكافة أحكام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (انظر الفقرة ١.٣ و ٣.٣).

ولأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تسمح باختيار السياسة المحاسبية لبعض مبادئ الاعتراف والقياس المحاسبية، يمكن تقليل الاختلافات بين السياسات المحاسبية للشركة الأم التي تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة وشركاتها التابعة التي تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال اختيار سياسات محاسبية معنية. وتعتبر الظروف التي تفرض فيها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مبدأ اعتراف أو قياس مختلف عن القياس بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة محدودة. في ٩ يوليو ٢٠٠٩، كان ما يلي أمثلة رئيسية (انظر الفقرة استنتاج ٦٨ لأساس الاستنتاجات حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم):

- (أ) الأصول غير المتداولة (أو مجموعة الأصول والالتزامات) المحتفظ بها برسم البيع
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: يؤدي الاحتفاظ بالأصول برسم البيع لتقييم انخفاض القيمة، ولكن خلافا لذلك لا يوجد تصنيف خاص "للمحتفظ به برسم البيع" أو متطلبات محاسبية خاصة.
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٥ "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة": تقاس على القيمة المسجلة والقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع أيهما اقل. ويتوقف الاستهلاك عند تصنيفها على محتفظ بها برسم البيع.

(ب) تكاليف الخدمة السابقة غير المستحقة لخطط التعاقد ذات المنافع المحددة

- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: معترف بها في الربح أو الخسارة مباشرة.
- معيار المحاسبة الدولي ١٩ "منافع الموظفين": معترف بها كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال فترة متوسطة إلى أن تستحق المنافع.
- (ج) فروقات الصرف على بند نقدي يشكل بندا من صافي الاستثمار في عملية أجنبية في البيانات المالية الموحدة
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: تعترف في البيان الشامل الآخر ولا تعيد التصنيف في الربح أو الخسارة عند التصرف بالاستثمار.
- معيار المحاسبة الدولي ٢١ "آثار التغييرات في أسعار الصرف العملات الأجنبية".
- (د) تكاليف الاقتراض
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: يجب تقييدها على المصروف.
- معيار المحاسبة الدولي ٢٣ "تكاليف الاقتراض": يجب رسملة التكاليف المنسوبة مباشرة إلى استملاك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل.
- (هـ) الاستثمار في شركة زميلة لها عرض أسعار منشور
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: يجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- معيار المحاسبة الدولي ٢٨ "الاستثمار في الشركات الزميلة": يجب قياسها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- (و) الاستثمار في منشأة مسيطر عليها بشكل مشترك ولها عرض أسعار منشور
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: يجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- معيار المحاسبة الدولي ٣١ "الحصص في المشاريع المشتركة": يجب قياسها باستخدام طريقة حقوق الملكية أو التوحيد التناسبي.
- (ز) العقارات الاستثمارية التي يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق دون جهد أو تكلفة لا داعي لهما
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: يجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- معيار المحاسبة الدولي ٤٠ "العقارات الاستثمارية": اختيار السياسة المحاسبية للقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو نموذج التكلفة والاستهلاك وانخفاض القيمة.
- (ح) الأصول البيولوجية
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: يجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فقط إذا كانت القيمة العادلة قابلة للتحديد بسهولة دون جهد أو تكلفة لا داعي لهما.
- معيار المحاسبة الدولي ٤١ "الزراعة": افتراض أن القيمة العادلة يمكن قياسها بسهولة.
- (ط) ضريبة الدخل
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: عندما ينطبق معدل ضريبة مختلف على الدخل الموزع، يقيس مبدئيا الضرائب الحالية والمؤجلة بالمعدل المطبق على الأرباح غير الموزعة.
- مسودة العرض "ضريبة الدخل": في هذه الحالة، تقيس مبدئيا الضرائب الحالية والمؤجلة بمعدل ضريبة متوقع أن ينطبق عند توزيع الأرباح^١.

^١ المقترحات الواردة في مسودة العرض ليست هي نفس المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الأصلي ٢١ الصادر من قبل مجلس معايير المحاسبة في ٩ يوليو ٢٠٠٩. وتم تحديد الفروقات في المقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة التي تشكل جزء من الوحدة ٢٩ "ضريبة الدخل" من هذه المادة التدريبية.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعايير

- (ي) الدفع على أساس الأسهم مع بدائل نقدية توفر فيها بنود الترتيب للطرف المقابل خيار التسوية
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: محاسبة المعاملة على أنها من المعاملات التي تشتري فيها المنشأة البضاعة أو الخدمات مقابل الالتزامات التي تتحملها أمام المورد إلا إذا كان لدى المنشأة ممارسة سابقة بالتسوية من خلال إصدار أدوات حقوق ملكية أو أن خيار التسوية بالنقد ليس له قيمة تجارية.
 - المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٢ "الدفع على أساس الأسهم": محاسبة مشابهة للأداة المركبة.

التقديرات الهامة والأحكام الأخرى

ينبغي أن لا تدعي المنشأة الخاضعة للمساءلة العامة الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وفي معظم الحالات، هناك القليل الصعوبات التي يتم مواجهتها في تحديد ما إذا كانت المنشأة خاضعة للمساءلة العامة. لكن، في بعض الحالات، فقد يكون من الصعب تحديد ما إذا كانت الأسباب وراء احتفاظ المنشأة بأصول لصفة ائتمانية لمجموعة كبيرة من الجهات الخارجية عرضياً بالنسبة لأعمالها الرئيسية.

مقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة

تم تصميم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة لتتطبق على البيانات المالية للأغراض العامة وإعداد التقارير المالية الأخرى لكافة المنشآت الربحية. وتهدف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى تطبيقها على البيانات المالية للأغراض العامة فقط للمنشآت غير الخاضعة للمساءلة العامة.

اختبار المعرفة

اختبار المعرفة لخصائص المنشآت المستهدفة من استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال الإجابة على الأسئلة التالية.

بعد إكمال الاختبار، يرجى التحقق من الإجابات مرة أخرى وفقاً للإجابات الواردة بعد الاختبار.
يرجى افتراض أن كافة المبالغ عبارة عن مبالغ جوهرية.

ضع إشارة على المربع بجانب العبارة الصحيحة

السؤال ١

في أي من الحالات التالية يمكن للمنشأة غير الخاضعة للمساءلة العامة الادعاء بأنها ملتزمة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بياناتها المالية؟

☐	أ-	تعد المنشأة بياناتها المالية وفقاً للمتطلبات الضريبية المحلية التي تشبه بشكل كبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
☐	ب-	تعد المنشأة بياناتها المالية وفقاً للمتطلبات الضريبية المحلية التي، باستثناء الاسم، يعتبر محتواها نفس محتوى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
☐	ج-	تعد المنشأة بياناتها المالية وفقاً للمتطلبات الضريبية المحلية التي، باستثناء الاسم، يعتبر محتواها نفس محتوى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة
☐	د-	كلا الحالتين (أ) و (ج) أعلاه

السؤال ٢

في أي من الحالات التالية يمكن للمنشأة غير الخاضعة للمساءلة العامة الادعاء بأنها ملتزمة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بياناتها المالية؟

☐	أ-	تعد المنشأة بياناتها المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية التي تشبه بشكل كبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
☐	ب-	تعد المنشأة بياناتها المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية التي، باستثناء الاسم، يعتبر محتواها نفس محتوى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
☐	ج-	تعد المنشأة بياناتها المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية التي، باستثناء الاسم، يعتبر محتواها نفس محتوى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
☐	د-	كلا الحالتين (أ) و (ج) أعلاه

السؤال ٣

أي من المنشآت التالية يجب أن لا تصف بياناتها المالية على أنها تلتزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حتى لو كان يتعين عليها بموجب القانون إعداد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟

☐	أ-	المنشأة التي تعتبر شركة تابعة وتستخدم شركتها الأم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة
☐	ب-	المنشأة التي تعتبر شركة زميلة لمستثمر يستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة
☐	ج-	المنشأة الخاضعة لسيطرة مشتركة والتي يستخدم المشاركون في مشروع مشترك فيها (المستثمرون) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة
☐	د-	الحالات (أ) و (ب) و (ج) أعلاه
☐	هـ-	لا شيء من الحالات (أ) - (ج) أعلاه

السؤال ٤

أي من المنشآت التالية يجب أن لا تصف بياناتها المالية على أنها تلتزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حتى لو كان يتعين عليها بموجب القانون إعداد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟

☐	أ-	المنشأة التي تحتفظ بأصول بصفة ائتمانية لمجموعة كبيرة من الجهات الخارجية باعتبارها عملها الرئيسي (مثلاً، البنك)
☐	ب-	المنشأة التي تشغل قسمين في كلا منفذيها للبيع بالتجزئة - محل تجاري وبنك (يحتفظ بأصول بصفة ائتمانية لمجموعة كبيرة من الجهات الخارجية).
☐	ج-	المنشأة التي تعمل بشكل رئيسي كسلسلة محلات تجارية. غير أنها تبرم عقود تأمين (بصفقتها المؤمن) مع العملاء. وتعتبر عمليات التأمين قصيرة الأمد والتأمين على الحياة صغيرة مقارنة بحجم عمليات محلاتها التجارية ويتم إدارتها من المحلات التجارية التابعة للمنشأة.
☐	د-	المنشأة التي تحتفظ بأصول بصفة ائتمانية لمجموعة كبيرة من الجهات الخارجية بصورة عرضية بالنسبة لأعمالها الرئيسية (شركة قانونية يتعين عليها قانوناً الاحتفاظ بدفعات مقدمة من العملاء مقابل الخدمات القانونية التي سيتم تقديمها)
☐	هـ-	الحالات (أ) و(ب) و(ج) أعلاه
☐	و-	الحالات (أ) - (ج) أعلاه

السؤال ٥

أي من المنشآت التالية يجب أن لا تصف بياناتها المالية على أنها تلتزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حتى لو كان يتعين عليها بموجب القانون إعداد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟

☐	أ-	المنشأة التي يتم تداول أسهمها في سوق عام (مثلاً سوق أوراق مالية محلي)
☐	ب-	المنشأة التي يتم تداول أدوات دينها (وليس أسهمها) في سوق عام (مثلاً سوق أوراق مالية محلي)
☐	ج-	المنشأة التي هي قيد إصدار أسهمها للتداول في سوق عام (مثلاً سوق أوراق مالية محلي)
☐	د-	المنشأة التي هي قيد إصدار أدوات دينها (وليس أسهمها) للتداول في سوق عام (مثلاً سوق أوراق مالية محلي)
☐	هـ-	الحالات (أ) و(ج) أعلاه
☐	و-	الحالات (أ) - (د) أعلاه

الإجابات

- س١: (ب) انظر الفقرة ٣.٣ و ١.٥
س٢: (د) انظر الفقرة ٣.٣ و ١.٥
س٣: (هـ) انظر الفقرة ٣.٣ و ١.٦
س٤: (هـ) انظر الفقرات ١.٢ و ١.٣ (ب) و ١.٤ و ١.٥
س٥: (و) انظر الفقرات ١.٢ و ١.٣ (أ) و ١.٤ و ١.٥

تطبيق المعرفة

تطبيق المعرفة على متطلبات القسم ١ "المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال حل دراسة الحالة أدناه.

بعد إكمال الاختبار، يرجى التحقق من الإجابات مرة أخرى وفقاً للإجابات الواردة بعد الاختبار.

دراسة الحالة

لدى منشأة متعددة الجنسيات (الشركة الأم) مدرجة في سوق أوراق المالية في العديد من الدول. تعد المجموعة بياناتها المالية الموحدة باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة. تعد الشركات التابعة بياناتها المالية باستخدام متطلبات إعداد التقارير التي تنطبق في نطاق الاختصاص الذي تقع فيه (أي مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية). أثناء إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لفترة إعداد التقارير المالية السابقة، طابق فريق إعداد التقارير المالية أولاً البيانات المالية لشركاته التابعة من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويتطلب هذا الأمر معرفة مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية المختلفة في ١٠ نطاقات اختصاص.

ترغب المجموعة بتبسيط عملية إعداد بياناتها المالية الموحدة وهي تدرس الخيارات التالية:

- الخيار ١: يقتضي من الشركات التابعة إعداد بياناتها المالية وفقاً لمتطلبات الاعتراف القياس في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة وتقديم الإفصاحات المطلوبة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- الخيار ٢: يقتضي من الشركات التابعة إعداد بياناتها المالية وفقاً لمتطلبات الاعتراف القياس في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، باستثناء الأدوات المالية، والتي يتم الاعتراف بها وقياسها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة.
- الخيار ٣: يقتضي من الشركات التابعة إعداد بياناتها المالية وفقاً لمتطلبات الاعتراف القياس في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، باستثناء تكاليف الاقتراض التي يتم الاعتراف بها وقياسها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة.
- الخيار ٤: يقتضي من الشركات التابعة إعداد بياناتها المالية وفقاً لمتطلبات الاعتراف القياس في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ولا يتم تداول أي من أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية لأي من الشركات التابعة في سوق عام.

ولا تسمح الدولة التي تقع فيها الشركة التابعة (ط) باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وتقتضي الدول التي تقع في الشركات التابعة الأخرى أو تسمح باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من قبل المنشآت التي لا تخضع للمساءلة العامة. وتقتضي الدولة التي تقع فيها الشركة التابعة (د) استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من قبل المنشآت التي تخضع للمساءلة العامة.

بدأت الشركة التابعة (أ) في فترة إعداد التقارير الحالية عملية إصدار سندات دين بسعر ثابت قابلة للاسترداد بشكل إلزامي في سوق البورصة المحلي (سوق عام).

عمل الشركة التابعة (ب) الرئيسي هو تشغيل المدارس المستقلة (المدارس الخاصة). وعند التقدم لحجز مقعد في المدرس، يتم دفع وديعة من قبل مقدم الطلب إلى المنشأة. وفي حال عدم نجاح المتقدم، يتم إرجاع الوديعة إليه عند إبلاغه بعدم نجاحه. وفي حال حصول المتقدم على مقعد في المدرسة، يتم إرجاع الوديعة عند مغادرة الطالب للمدرسة. وفي حال حصول المتقدم على مقعد في المدرسة ولكنه اختار عدم أخذه، يتم التنازل عن الوديعة من قبل المتقدم.

تعمل الشركة التابعة (ج) كوكالة سفر. وهل تقتضي من عملائها دفع وديعة تساوي ٨٠% من سعر عروض العطلات عند الحجز. ويدفع الرصيد بقيمته ٢٠% قبل ٣٠ يوما من المغادرة. ويتم إرجاع الوديعة بالكامل شريطة إلغاء العميل للحجز قبل ٦٠ يوما أو أكثر من تاريخ المغادرة. ولا يتم إرجاع الوديعة للإلغاء الذي يتم بعد ٦٠ يوما قبل تاريخ المغادرة.

عمل الشركة التابعة (د) الرئيسي هو بيع الطعام بالتجزئة. و"كعمل جانبي"، فإنها تأخذ أيضا ودائع من زبانتها مقابل وعد بإرجاع رأس المال إلى الزبون إضافة إلى ٣% من المبلغ المودع خلال ١٢٠ يوما من استلام النقد (الوديعة) من الزبون.

عمل الشركة التابعة (هـ) الرئيسي هو بيع الطعام بالتجزئة. وهي تقدم لموظفيها قروضا قصيرة الأمد دون فائدة حتى يتمكنوا من شراء بطاقات القطار السنوية للسفر عن طريق القطار بين بيوتهم ومكان عملهم. ويتم تسديد القروض من خلال اقتطاع المنشأة لدفعات السداد من رواتب الموظفين على أقساط مدتها ١٢ شهرا.

الجزء (أ): أي من المنشآت متعددة الجنسيات مؤهلة لاستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟

الجزء ب: أي من الخيارات التي يتم دراستها من قبل المنشأة متعددة الجنسيات لتبسيط إعداد بياناتها المالية الموحدة يتعارض مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟

الإجابة على دراسة الحالة - الجزء (أ)

كافة الشركات التابعة، باستثناء الشركات التابعة (أ) و(د)، عبارة عن منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم حسبما هو معرف من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، وكما هو موضح أدناه، لا يوجد في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ما يمنع الشركات التابعة، عدا الشركات التابعة (أ) و(د)، من إعداد بياناتها المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. غير أن اللوائح في نطاق الاختصاص الذي تعمل فيه الشركة التابعة (ط) تمنعها من استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

معلومات عن الخلفية

يجب أن تقيم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أهليتها لاستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على أساس ظروفها، حتى لو قدمت المعلومات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى شركتها الأم. وهناك مسألتان حول أهلية المنشأة لاستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: (١) هل تلبّي المنشأة تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولي للمنشأة صغيرة أو متوسطة الحجم؟ (٢) هل

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعايير

يتعين على المنشأة أو يسمح لها بموجب القانون استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟

وتقع مسؤولية القرارات بشأن المنشآت التي يسمح لها أو يتعين عليها استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على كاهل الجهات التشريعية والتنظيمية والجهات المعدة للمعايير في نطاقات الاختصاص المختلفة (الفقرة ٢٣ من التمهيد إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم). لكن يعتبر التعريف الواضح لفئة المنشأة التي تخضع للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم جوهرياً بحيث تكون الجهات التشريعية والتنظيمية والجهات المعدة للمعايير والمنشآت المعدة للتقارير ومدققوها على علم بالنطاق المقصود لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وبحيث تؤكد المنشآت التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم وبالتالي غير مؤهلة لاستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أنها ملتزمة بها (انظر الفقرة ١.٥).

وعليه يمكن أن يحظر على بعض المنشآت التي تلبي تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من إعداد التقارير باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في نطاق الاختصاص الذي تعمل فيه (مثلاً، انظر الشركة التابعة (ط) أدناه). وبالمقابل، يمكن أن يطلب من بعض المنشآت التي لا ريف مجلس معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بموجب القانون إعداد التقارير باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في نطاق الاختصاص الذي تعمل فيه (مثلاً، انظر الشركة التابعة (د) أدناه).

عدم تلبية تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تخضع الشركتان التابعتان (أ) و(د) للمساءلة العامة ولذلك فإنها تعتبران من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حسب تعريف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتخضع الشركة التابعة (أ) للمساءلة العامة لأنها في خضم إصدار أدوات دين في سوق عام (انظر الفقرة ١.٣(أ)). وتخضع الشركة التابعة (د) للمساءلة العامة لأنها تحتفظ بأصول ضمن عملياتها المصرفية بصفة ائتمانية لمجموعة كبيرة من الجهات الخارجية كواحد من أعمالها الرئيسية - (انظر الفقرة ١.٣(ب)). ولا تعتبر الأعمال المصرفية عرضية بالنسبة لعملياتها في بيع الأغذية بالتجزئة.

ملاحظة: إن حقيقة أن القانون يقتضي من المنشأة (د) إعداد بياناتها المالية لا يدخلها ضمن تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ووفقاً للفقرة ١.٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، يجب أن لا تصف المنشأة بياناتها المالية على أنها ملتزمة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ولا يسمح النظام في نطاق الاختصاص الذي تعمل فيه الشركة التابعة (ط) باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ولا يمنع هذا الأمر الشركة التابعة (ط) من تلبية تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حسب تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية مثل الشركة التابعة (د)، تحتفظ الشركتان التابعتان (ب) و(ج) بالأصول بصفة ائتمانية لمجموعة كبيرة من الجهات الخارجية. لكن ولأن الشركتين التابعتين (ب) و(ج) (وعلى عكس الشركة التابعة (د)) تقومان

بذلك لأسباب عرضية بالنسبة لأعمالهما الرئيسية، فإن هذا لا يجعلهما خاضعتين للمساءلة العامة (انظر الفقرة ١.٤). وما تؤدي عوامل أخرى إلى جعل الشركتين التابعتين (ب) و(ج) خاضعتين للمساءلة العامة، فإنهما تليان تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وتظهر كافة الشركات التابعة الأخرى في المجموعة أنها من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حسب تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية (أي أنها تعد بياناتها المالية للأغراض العامة ولا تخضع للمساءلة العامة). وتؤدي حقيقة أن الشركة التابعة (هـ) تقدم لموظفيها قروضا قصيرة الأجل بدون فائدة إلى جعلها خاضعة للمساءلة العامة. وتقدم القروض بحد ذاته لا يصل إلى الاحتفاظ بالأصول بصفة ائتمانية لمجموعة كبيرة من الجهات الخارجية.

الإجابة على دراسة الحالة - الجزء (ب)

الخيار ١: يقتضي من الشركات التابعة إعداد بياناتها المالية وفقا لمتطلبات الاعتراف والقياس الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة وتقديم الإفصاحات المطلوبة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

لا يمكن للمنشأة إتباع هذا الخيار لأنه يتعارض مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، فلا يسمح للشركة التابعة التي تستخدم شركتها الأم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، أو التي تعتبر جزء من مجموعة موحدة تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، عمل الإفصاحات المبسطة المطلوبة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وإتباع مبادئ الاعتراف والقياس المحاسبي الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة التي تستخدمها شركتها الأم إذا كانت تختلف عن مبادئ الاعتراف والقياس المحاسبي الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تعتبر معيارا ملائما للمنشآت غير الخاضعة للمساءلة العامة، وليس "مجموعة خيارات للانتقاء"). وإذا تم وصف بيانات المنشأة المالية على تنوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، فيجب عليها الالتزام بكافة أحكام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (انظر الفقرات ١.٦ و ٣.٣).

الملاحظات:

لأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تقدم خيارات سياسة محاسبية لبعض مبادئ الاعتراف والقياس المحاسبي، فمن الممكن تقليل الاختلافات عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة من خلال خيارات سياسة المنشأة المحاسبية. وتعتبر الظروف التي تفرض فيها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مبدأ اعتراف أو قياس مختلف عن القياس بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة محدودة. وفي ٩ يوليو ٢٠٠٩، في ٩ يوليو ٢٠٠٩، كان ما يلي أمثلة رئيسية (انظر الفقرة استنتاج ٦٨ لأساس الاستنتاجات حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم):

- (أ) الأصول غير المتداولة (أو مجموعة الأصول والالتزامات) المحتفظ بها برسم البيع
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: يؤدي الاحتفاظ بالأصول برسم البيع لتقييم انخفاض القيمة، ولكن خلافا لذلك لا يوجد تصنيف خاص "للمحتفظ به برسم البيع" أو متطلبات محاسبية خاصة.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعايير

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٥ "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة": تقاس على القيمة المسجلة والقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع أيهما اقل. ويتوقف الاستهلاك عند تصنيفها على محتفظ بها برسم البيع.
- (ب) تكاليف الخدمة السابقة غير المستحقة لخطط التعاقد ذات المنافع المحددة
 - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: معترف بها في الربح أو الخسارة مباشرة.
 - معيار المحاسبة الدولي ١٩ "منافع الموظفين": معترف بها كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال فترة متوسطة إلى أن تستحق المنافع.
- (ج) فروقات الصرف على بند نقدي يشكل بندا من صافي الاستثمار في عملية أجنبية في البيانات المالية الموحدة
 - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: تعترف في البيان الشامل الآخر ولا تعيد التصنيف في الربح أو الخسارة عند التصرف بالاستثمار.
 - معيار المحاسبة الدولي ٢١ "آثار التغييرات في أسعار الصرف العملات الأجنبية".
- (د) تكاليف الاقتراض
 - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: يجب تقييدها على المصروف.
 - معيار المحاسبة الدولي ٢٣ "تكاليف الاقتراض": يجب رسملة التكاليف المنسوبة مباشرة إلى استملاك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل.
- (هـ) الاستثمار في شركة زميلة لها عرض أسعار منشور
 - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: يجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
 - معيار المحاسبة الدولي ٢٨ "الاستثمار في الشركات الزميلة": يجب قياسها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- (و) الاستثمار في منشأة مسيطر عليها بشكل مشترك ولها عرض أسعار منشور
 - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: يجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
 - معيار المحاسبة الدولي ٣١ "الحصص في المشاريع المشتركة": يجب قياسها باستخدام طريقة حقوق الملكية أو التوحيد التناسبي.
- (ز) العقارات الاستثمارية التي يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق دون جهد أو تكلفة لا داعي لهما
 - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: يجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
 - معيار المحاسبة الدولي ٤٠ "العقارات الاستثمارية": اختيار السياسة المحاسبية للقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو نموذج التكلفة والاستهلاك وانخفاض القيمة.
- (ح) الأصول البيولوجية

- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: يجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فقط إذا كانت القيمة العادلة قابلة للتحديد بسهولة دون جهد أو تكلفة لا داعي لهما.
- معيار المحاسبة الدولي ٤١ "الزراعة": افترض أن القيمة العادلة يمكن قياسها بسهولة.

(ط) ضريبة الدخل

- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: عندما ينطبق معدل ضريبة مختلف على الدخل الموزع، يقيس مبدئياً الضرائب الحالية والمؤجلة بالمعدل المطبق على الأرباح غير الموزعة.
- مسودة العرض "ضريبة الدخل": في هذه الحالة، تقيس مبدئياً الضرائب الحالية والمؤجلة بمعدل ضريبة متوقع أن ينطبق عند توزيع الأرباح^٢.

(ي) الدفع على أساس الأسهم مع بدائل نقدية توفر فيها بنود الترتيب للطرف المقابل خيار التسوية

- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: محاسبة المعاملة على أنها من المعاملات التي تشتري فيها المنشأة البضاعة أو الخدمات مقابل الالتزامات التي تتحملها أمام المورد إلا إذا كان لدى المنشأة ممارسة سابقة بالتسوية من خلال إصدار أدوات حقوق ملكية أو أن خيار التسوية بالنقد ليس له قيمة تجارية.
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٢ "الدفع على أساس الأسهم": محاسبة مشابهة للأداة المركبة.

الخيار ٢: يقتضي من الشركات التابعة إعداد بياناتها المالية وفقاً لمتطلبات الاعتراف القياس في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، باستثناء الأدوات المالية، والتي يتم الاعتراف بها وقياسها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة (أي، معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس") وتقديم الإفصاحات المطلوبة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

يمكن إتباع هذا الخيار من قبل الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة (أي، باستثناء الشركات التابعة (أ) و(د) - انظر الإجابة على الجزء (أ)) والتي يسمح لها خلافاً لذلك بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي باستثناء الشركة التابعة (ط) - انظر الإجابة على الجزء (أ)).

وفقاً للفقرة ١١.٢، تختار المنشأة تطبيق إما أحكام القسم ١١ "الأدوات المالية الأساسية" والقسم ١٢ "إصدارات الأدوات المالية الأخرى" بالكامل أو أحكام الاعتراف والقياس الواردة في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" ومتطلبات الإفصاح الواردة في الأقسام ١١ و ١٢.

الخيار ٣: يقتضي من الشركات التابعة إعداد بياناتها المالية وفقاً لمتطلبات الاعتراف القياس في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، باستثناء تكاليف الاقتراض التي يتم الاعتراف بها وقياسها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة (أي، معيار

^٢ المقترحات الواردة في مسودة العرض ليست هي نفس المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الأصلي ٢١ الصادر من قبل مجلس معايير المحاسبة في ٩ يوليو ٢٠٠٩. وتم تحديد الفروقات في المقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة التي تشكل جزء من الوحدة ٢٩ "ضريبة الدخل" من هذه المادة التدريبية. مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعايير

المحاسبة الدولي ٢٣ "تكاليف الاقتراض" وتقديم الإفصاحات المطلوبة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

لا يمكن إتباع هذا الخيار لأنه يتعارض مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، فلا يسمح للشركة التابعة التي تستخدم شركتها الأم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، أو التي تعتبر جزء من مجموعة موحدة تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، عمل الإفصاحات المبسطة المطلوبة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وإتباع مبادئ الاعتراف والقياس المحاسبي الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة التي تستخدمها شركتها الأم إذا كانت تختلف عن مبادئ الاعتراف والقياس المحاسبي الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تعتبر معياراً ملائماً للمنشآت غير الخاضعة للمساءلة العامة، وليس "مجموعة خيارات للانتقاء").

والاستثناء الوحيد لهذا المبدأ يتعلق بالاعتراف وقياس الأدوات المالية (انظر القسم ٢ أعلاه). غير أن الاستثناء لا يشمل رسملة تكاليف الاقتراض.

الخيار ٤: يقتضي من الشركات التابعة إعداد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

يمكن إتباع هذا الخيار من قبل الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة (أي باستثناء الشركات التابعة (أ) و(د) - انظر الإجابة على الجزء (أ)) والتي يسمح لها خلافاً لذلك بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي باستثناء الشركة التابعة (ط) - انظر الإجابة على الجزء (أ)).

سجل المراجعة

المراجعة التحريرية	مراجعة أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية	مراجعة ٢ لشريك التدقيق	مراجعة ١ لشريك التدقيق	مراجعة الطاقم الفني	مراجعة موظفي المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	مراجعة التعليم	
×	×	×	×	×	×	×	المقدمة
×	×	×	×	×	×	×	توضيح المتطلبات
×	×	×	×	×	×	×	التقديرات والأحكام الهامة
×	×	×	×	×	×	×	مقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة
×	×	×	×	×	×	×	اختبار المعرفة
×	×	×	×	×	×	×	تطبيق المعرفة - دراسة الحالة ١